إدارة التنوع في المجتمعات المتعددة: نماذج مختارة

م. خيرالله سبهان عبدالله حمد الجبوري*

* كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
Kheralla_aljuboury@uomosul.edu.iq

ملخص :

تُعدُّ ظاهرة تنوع المجتمعات أمراً طبيعياً في العديد من دول العالم التي تتوزع المكونات الاجتماعية فيها تبعاً لحجمها ونسبتها العددية بين أكثرية وأقلية أو أقليات، لكن هذا التنوع غالباً ما يعاني من مشكلات جراء عدم وضع أطر دستورية أو قانونية قادرة على ضمان التوازن والتكامل بين منظومتي الحقوق والواجبات من جهة، وحقوق وواجبات الهوية الوطنية والمواطنة من جهة أُخرى، فهناك العديد من الدول تعاني من هذه المشكلة بحكم اعتقادها بالانعكاسات السلبية لمثل هذه الأطر التشريعية على وحدتها واستقرارها، واحتمالات فتحها الباب أمام التدخلات الخارجية في شؤونها مما قد يدفعها ليس فقط إلى اخفاء المشكلة والتهرب من أيجاد الحلول الناجعة لها، لا بل محاولة حلها قسراً عبر دمج كل ما موجود فيها من مظاهر التنوع في بوتقة واحدة مما يعرض خصوصيات بعض المكونات وحقوقها وحرياتها إلى الانتهاك، ويزيد من تعقيد ظاهرة التنوع ويحملها مخاطر كبيرة.

كلمات مفتاحية : التنوع، المجتمعات المتعددة، إدارة التنوع، السلم المجتمعي.

Managing diversity in multiple societies: selected models

Inst. Khairallah Sebhan Abdullah Hamad Aljebouri
College of Political Science/ University of Mousel

ABSTRACT:

The diversity of societies phenomenon is considered a normal one in many countries of the world in which social components are distributed according to size and numerical ratio between a majority and a minority or among minorities. However, this diversity often suffers from problems due to the lack of constitutional or legal frameworks capable of ensuring balance and integration between the two systems of government: Rights and duties on the one hand, and the rights and duties of national identity and citizenship on the other hand. There are many countries that suffer from this problem by virtue of their belief in the negative repercussions of such legislative frameworks on its unity, its stability, and the possibilities of opening the door to external interference in its affairs. This may push it not only to hide the problem and evade from creating effective solutions to it, but even make an attempt to forcibly solve it through mixing all manifestations of diversity in one crucible, which exposes the privacy of some components, their rights and freedoms to violation, increasing the complexity of the phenomenon of diversity and carrying great risks.

KEYWORDS: diversity, multiple societies, diversity management, community peace.

المقدمة

يعد التنوع ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري وأحد ثوابت الحياة المعاصرة, مما يستلزم ادارته للاستفادة من مزاياه, وتجنب سلبياته المحتملة, ومراعاة التنوع وقدرتنا على تقدير الاختلافات, واحترام الفروق بما يضمن دمج المجموعات المختلفة في بيئة واحدة تلبي احتياجاتهم ورغباتهم وتراعي قدراتهم واختلافاتهم, عبر فهم كيف يمكن تعبئة الاختلافات والتشابه بين الناس لمصلحة الفرد والمؤسسة والمجتمع ككل, زيادة على ذلك ان احترام التنوع وادارته بشكل جيد يؤدي حتما الى الاستقرار, والى زيادة الانتاجية سواء على مستوى الافراد او المؤسسات, اذ ان الافراد من مختلف الفئات المتنوعة عندما يشعرون بوجود التقدير والعدالة والمساواة في التعامل فانهم سيبذلون قصارى

جهودهم للارتقاء بمستوى الاداء, وهذا يتطلب تفعيل سياسات واستراتيجيات ادارة التنوع على النحو الذي يضمن نتائج افضل.

وتتطلب عملية إدارة التنوع في المجتمعات التعددية غرس القيم والمفاهيم المشتركة بين المكونات الاجتماعية التعددية بالشكل الذي يضمن عدم تصادم تلك القيم مع القيم الفرعية لكل مكون اجتماعي ويحافظ على وحدة المجتمع وعدم تفككه وتمزقه؛ لذا يعد موضوع ادارة التنوع في المجتمعات التعددية بشكل عام من المواضيع المهمة، ويمثل بؤرة الاهتمام في المجتمع المعاصر، من هنا جاءت أهمية البحث.

فالتنوع يحظى باهتمامات دولية متزايدة في الوقت الراهن، نتيجة لتزايد المطالبات بالمساواة وتعزيز قيم التسامح وتقبل الآخرين المختلفين من جهة، وإدراك أهمية إدارة التنوع، وأهمية الاستفادة منه وتوظيفه بالشكل الايجابي؛ بهدف تحويله من محفز للنزاع إلى محرك للأبداع، فعندما تكون الفوارق الاجتماعية عميقة فإنها لا تتيح المجال للحديث عن المصالح والقيم المشتركة بين المكونات الاجتماعية التعددية فتصبح الدولة مكونة عملياً من أمتين لا أمة واحدة. فكيف يمكن للدولة إدارة هذا التنوع المجتمعي بشكل سليم؟ وما هي الاشكاليات التي تواجهها بعض الدول في مجال ادارة التنوع كما هو الحال مع الدولة العراقية؟. كانت تلك مشكلة البحث.

ويجمع التنوع أفراداً من مكونات اجتماعية متعددة ومختلفة يمكن الاستفادة من هذه التعددية في العديد من المجالات فالبيئة المتنوعة تتيح للأفراد التفاعل وتبادل الأفكار مما يؤدي إلى تحسين العلاقة بين المكونات الاجتماعية ويعزز مفاهيم تقبل الآخر المختلف. فالإدارة الناجعة للتنوع تحقق البناء الوطني والأثراء الثقافي وتتفادى في الوقت ذاته الآثار السلبية التي تنتج جراء إساءة إدارة التنوع. تلك هي الفرضية التي انطلق منها البحث.

ولغرض التحقق من فرضية البحث تمّ الاستعانة بمنهج التحليل

النظمي.

وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول إطار مفاهيمي نظري، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان اشكاليات إدارة التنوع في العراق، أمّا المبحث الثالث فقد تطرق لإدارة التنوع في ماليزيا.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي نظري

لا يكاد بلد من البلدان يخلو من ظاهرة تعدد وتنوع المكونات المجتمعية التي تتوزع غالباً وتبعاً لحجمها ونسبتها العددية بين أكثرية وأقلية أو أقليات، ولكن هذا التوزيع غالباً ما يعاني من مشكلات جراء عدم وضع أطر دستورية أو قانونية قادرة على ضمان التوازن والتكامل بين منظومتي حقوق وواجبات الأقليات وحقوق وواجبات الهوية الوطنية والمواطنة وتطبيقاتهما؛ لذا قسم هذا المبحث على مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التنوع

منذ أن بدأت دراسة التنوع البشري على يد الاحيائي وعالم التاريخ الطبيعي (تشارلز روبرت داروين Charles Robert Darwin)، ومن بعده من انصار نظرية التطور الاجتماعي أمثال عالم الانثروبولوجيا الامريكي (لويس هنري مورغان Lewis H. Morgan) وعالم الانثروبولوجيا الانكليزي (أدورد بيرنت تايلور Edward Burnett Tylor) وعالم الانثروبولوجيا الاسكتلندي (جيمس جورج فريزر James George Frazer)، تسبب غموض التنوع البشري في اختلاف الآراء بين المؤلفين والباحثين، واستمرت النقاشات بين فريقين من المنظرين: الأول تمثل في انصار النظرية العنصرية، والثاني معارضي العنصرية، وقد طال الجدال وتسبب بنقاش طويل الأمد حول الاختلافات بين البشر مثل: قدراتهم العقلية ولون بشرتهم وغيرها من السمات، وفي النهاية أثبتت الدراسات والتجارب التي درست التنوع البشري أنّ البشر جميعاً يرجعون إلى جنس بشري واحد مع بعض التنوع الطبيعي بينهم وهو ما يطلق عليه التنوع البشري[1].

(1) احمد جعفر صادق الانصاري، التنوع البشري: العنصر ومستوى الذكاء، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، المجلد2، العدد66، الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، 2022، ص150.

ويعد التنوع البشري ظاهرة تنتشر في العديد من الدول حول العالم ولديها مظاهر وأشكال متعددة، منها التنوع الديني والاثني والقومي والطائفي وغيرها، هذه المظاهر والاشكال تتغير من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أُخرى، ويعتمد ذلك على الأساس الذي نشأت عليها الدول والمجتمعات. ويقصد به التنوع في نظم المجتمعات البشرية ونمط معيشتها وما تتضمنه من معتقدات وعادات وقيم وممارسات. فالتنوع مهم في الحضارة الانسانية كما هو الحال في التنوع البيولوجي في البيئة الطبيعية، لاسيما بعد تنامي المخاوف من العولمة وتأثيراتها وما يرافقها من الترويج لثقافة النوع الواحد، أيّ ثقافة الجهة المسيطرة والمتحكمة في وسائل الاعلام والانتاج ومقدرات الاقتصاد. فالأصل في كل شيء التعدد والاختلاف، والتنوع هو الأصل في البشرية[2]. فليس من السهولة أنّ نجد دولة من الدول لا تحتوي على التنوع بشكل من الأشكال[3]. وفي الوقت الراهن يتلقى التنوع اهتماماً متزايداً، نتيجة للمطالب المستمرة بتقبل الآخر والتسامح والمساواة من جهة، وإدراك أهمية التنوع لتحقيق التقدم والنهضة، وأهمية توظيفه بصورة إيجابية والاستفادة منه؛ من أجل تحويله من سبب للنزاع إلى محفز للإبداع، ومعزز للقدرة التنافسية من جهة أُخرى[4].

التنوع البشري ظاهرة تنتشر في العديد من الدول حول العالم ولديها مظاهر وأشكال متعددة، منها التنوع الديني والاثني والقومي والطائفي

وتعد الادارة عملية يتم عبرها تحقيق الأهداف المحددة باستغلال الموارد البشرية المتاحة. والتنوع يعني الفوارق بين الجماعات والاشخاص والاعـراق بتأثير عوامل عديدة، ويشمل الاحترام والقبول لهم، وإدارة التنوع هي القدرة على إدارة التنوع الاجتماعي وهو مفهوم قديم يعترف بالفوارق الفردية ويقدرها، وقد تكون له ابعاد عديدة ترتبط بالعرق أو السلالة أو النوع والوضع الاقتصادي والاجتماعي أو القدرات النفسية أو العمر أو المعتقدات الدينية أو السياسية وغيرها من الابعاد[5]. وقد عرف (توماس روزفيلت Thom-

والتنوع يعني الفوارق بين الجماعات والاشخاص والاعراق بتأثير عوامل عديدة، ويشمل الاحترام والقبول لهم

(2) وليد عبد جبر، ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية «العراق انموذجاً» دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الاداب، العـدد119، كلية الاداب، جامعة واسـط، 2016، ص232.

(3) نزار عبدالسادة النصار، التنوع الثقافي واثره في تنمية المشاركة والسلم المجتمعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد49، كلية الاداب، جامعة واسط، 2023، ص575.

(4) عزام عبدالنبي احمد، دراسة مقارنة لاليات ادارة التنوع بالتعليم قبل الجامعي في كل من كندا واستراليا وامكانية الافـادة منها في مصر، مجلة الادارة التربوية، العدد16، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 2017، ص296.

(5) انس اكرم محمد العزاوي، ادارة التنوع والتعايش السلمي المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (مرحلة ما بعد (داعش)، قضايا سياسية, العدد54، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص220.

as Roosevelt) إدارة التنوع بإنها: عملية شاملة تهدف إلى تشجيع الجميع للمشاركة في الانشطة العامة، بينما يعرفها (ميشيل مور باراك Michalle E. Mor Barak) بإنّها: مجموعة من الاجراءات التطوعية التي يتم تصميمها لخلق بيئة اجتماعية مستقرة يشارك عبرها الجميع في الهياكل التنظيمية الرسمية وغير الرسمية عبر اعتماد مجموعة من البرامج والانشطة والسياسات المدروسة[6]، ويشير التنوع إلى تنوع الثقافات أو المجتمعات البشرية في مجتمع معين[7].

وقد تباينت آراء الفقهاء على تعريف التنوع إلى اتجاهات عدة تعكس الاختلاف والتباين في وجهات نظر كل منهم حول نطاق التعريف من معناه المحدد والضيق إلى المعنى الواسع، فقد عرف التنوع بأنه: مجموعة من الصفات يتميز بها شخص ما عن غيره وقد تشمل العمر والجنس والطبقة الاجتماعية والطائفة الدينية، وكذلك تمّ تعريفه بأنه: تمايز جماعة بشرية عن غيرهم بعدد من الصفات والابعاد الأولية والثانوية التي ترتبط بهويتهم مثل، العرق، والجنس، والخبرات العلمية والتنظيمية، والقدرات العقلية. كما عُرف أيضاً بانه: تنوع القوى البشرية واختلاف توجههم من حيث العرق، والجنس، والمكانة الاجتماعية، والعمر، والقدرة العقلية والجسدية. وعُرف كذلك بانه: التباين والتشابه في التقاليد والعادات بين مجموعة من الأمم تتضمن الأفكار القومية والدينية والثقافية وغيرها من الخصائص. ويعرف التنوع ايضاً بانه: مجموعة متباينة وواسعة من الثقافات المتميزة التي يمكن التمييز بينها على أساس الملاحظة الاثنوغرافية حتى وأن كانت تلك الخطوط التي ترسم حدود الثقافات المعينة اصعب مما قد يبدو على المستوى المحلي[8].

المجتمعات البشرية تتمايز وتتنوع بدرجة أو أُخرى داخل الوسط الاجتماعي، فضلاً عن أنهم متساوون في خصائصهم الاولية المشتركة وفي انسانيتهم

لذا فإنّ المجتمعات البشرية تتمايز وتتنوع بدرجة أو أُخرى داخل الوسط الاجتماعي، فضلاً عن أنهم متساوون في خصائصهم الاولية المشتركة وفي انسانيتهم، هذا التنوع يعد جزءاً من ظاهرة كونية تضم

(6) محمد بوزيداوي وجلول لعطيوي، إدارة التنوع كمقاربة حديثة لادارة الموارد البشرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص259-260.

(7) يوسف عناد زامل وجميل محسن منصور، التنوع الثقافي والاجتماعي: قراءة انثروبولوجية في التدرج الثقافي والطبقي للمجتمعات، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد46، كلية الاداب، جامعة واسط، 2022، ص30.

(8) ميثم منفي كاظم وغانم عبد دهش، الاسس الدستورية للتنوع الثقافي، مجلة رسالة الحقوق، المجلد10، العدد2، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، 2018، ص299.

أصنافاً من البشر، والكائنات، فمجرات وكواكب الفضاء متنوعة وعديدة، وعالم النبات يضم أنواعاً وألواناً متعددة، على الرغم من وحدة الأرض التي ينبت عليها ذلك النبات والماء الذي يروى منه[9].

فالتنوع بشكل عام، يتضمن أوسع المعاني الدينية، والمذهبية، والأثنية، وغيرها من أشكال التنوع مثل: التنوع الايديولوجي واللغوي والاقتصادي والاجتماعي التي تزخر بها المجتمعات البشرية، وإن كل شكل من أشكال هذا التنوع تتضمن في طياتها على أنواع فرعية أُخرى، وفقاً للعوامل والسمات التي تتسم بها المكونات التي يتكون منها مجتمع ما من المجتمعات[10].

ويشير التنوع إلى تعدد الهويات لمجموعة من أفراد المجتمع تقيم في مكان واحد، وتشير الهوية إلى مجموعة من السمات المكتسبة أو الحقيقية التي تميز جماعة ما عن غيرها (الآخر)، ويصعب حصر السمات التي تتميز بها الهوية، لكنها تُصنف إلى سمات اجتماعية وسمات أساسية. إذ تتمثل السمات الأساسية للهوية في الانتماء العرقي والجنس واللغة والدين والقبيلة والمنطقة، إلاَّ أنّها لا تنحصر بهذه السمات فقط فالمواطنة أو الجنسية في دولة ما، على سبيل المثال، هي الهوية التي تميز مواطني تلك الدولة عن غيرهم، فضلاً عن ذلك هُناك سمات أُخرى للهوية تمّ اغفالها إلى حد كبير ترتبط بنمط الانتاج ونظام الحكم، أمّا الصنف الثاني من سمات الهوية الذي يتمثل بالسمات الاجتماعية فإنَّها ترتبط غالباً بالمصلحة المشتركة أو الالتزام الاخلاقي[11].

المطلب الثاني: سياسات إدارة التنوع

تُعدُّ سياسات إدارة التنوع من الممارسات المعاصرة الحديثة وتعني رسم سياسة عامة طويلة الأجل مع المكونات الاجتماعية المتعددة في الدولة تتماشى مع استراتيجية الدولة العليا بهدف تحقيق التكامل الاستراتيجي، وتؤدي الحكومات دوراً مهماً في غدارة التنوع وفهمه عبر سياساتها وممارساتها، مثل رسم سياسات تمنع التحيز وعدم العدالة في التوظيف والتدريب والتطوير وتساوي الفرص، وهناك

(9) وسام عبدالستار دواح المفرجي، دور الترجمة في الحفاظ على التنوع الثقافي واثر ذلك على التعايش السلمي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد46، كلية الاداب، جامعة واسط، 2022، ص494.

(10) حسين خليل ابراهيم ومحمد جميل احمد، التنوع الثقافي والتعايش السلمي في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد الخاص بوقائع مؤتمر جامعة الانبار العلمي الثاني، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، 2022، ص97.

(11) محمد بوزيداوي وجلول لعطيوي، مصدر سبق ذكره، ص259.

مجموعة من السياسات التي تتبعها الدولة بهدف إدارة التنوع داخلها وهي:

أولاً: سياسة إدارة التنوع المتوافقة

إنَّ الدول التي تتبع سياسة إدارة التنوع المتوافقة تأخذ بعين الاعتبار المواثيق والتشريعات الدولية المرتبطة بالتنوع، فهي دول ترى في التنوع التزام؛ لذا فإنّها ترسم سياسات عامة قادرة على استيعاب المكونات الاجتماعية كافة وفق معايير مقبولة، تمكنها من الاستفادة من المزايا التي تحققها القوى العاملة المتنوعة[12]، فهي سياسة تقوم على احترام وحماية التنوع في إطار الانتماء الوطني المشترك، كما هو الحال في هولندا وكندا والسويد[13].

ثانياً: سياسة إدارة التنوع غير المتوافقة

إنَّ الدول التي ترسم سياسات عامة غير متوافقة في عملية إدارة التنوع تُعدُّ في أدنى مستويات التعامل مع التنوع الاجتماعي داخلها؛ إذ ترى تلك الدول بأنَّ التنوع يمثل عبئاً عليها، لذا فهي ترسم سياسات تعمل على تجاهل التنوع الاجتماعي فيها، وتكون لديها خطوط اتصال جامدة مع المكونات الاجتماعية، فهي دول لا تقدر قيمة التنوع الاجتماعي، ومن ثم فإنّها لا تحافظ على التجانس الاجتماعي بين مكوناتها[14]، فالفكرة هنا تقوم على أساس أنه يمكن تحقيق المساواة عبر تبني قيم المجتمع المهيمن دون إي اعتبار للتنوع، كما هو الحال في فرنسا[15].

ثالثاً: سياسة إدارة التنوع التفاعلية

تعتمد الدول على هذا النوع من السياسات العامة في إدارة التنوع لإدراكها بأهمية الادارة الفعالة للتنوع التي يمكن الاستفادة منها، لكنها في الغالب تنتظر حدوث المشكلات التي ترتبط بالتنوع قبل اتخاذ أيُّ قرار، فضلاً عن بعض الجهود لتدريب القوى العاملة للتعامل مع التنوع[16]. فهي عملية تفاعلية للعيش معاً في التنوع، عبر التركيز على التبادل الاجتماعي والمشاركة المدنية بين مكونات المجتمع كافة بما يتجاوز مجرد التعايش والاعتراف، وهو ما يؤدي

(12) نسرين شاكر رضوان، واقع غدارة التنوع وأثرها على الثقافة التنظيمية بالجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة الاعـمـال، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017، ص38.

(13) سعيد سامي محند، ادارة التنوع الثقافي وانعكاسه على الأمن المجتمعي: دراسـة حالة كـنـدا، رسـالـة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 2020، ص150.

(14) فوزية لبادي، إشكالية ادارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016، ص42.

(15) سعيد سامي محند، مصدر سبق ذكره ص150.

(16) نسرين شاكر رضـوان، مصدر سبق ذكره، ص41.

بدوره إلى تكوين مجتمع مدني متعدد ومتماسك. وهذا النوع من السياسات في إدارة التنوع يتميز بتركيزه على التفاوض وحل النزاع، بدلاً من التركيز على المشكلة فقط، كما أنه يؤكد على الطبيعة المتغيرة للمجتمعات والثقافات[17].

(17) سعيد سامي محند، المصدر السابق، ص157.

رابعاً: سياسة إدارة التنوع الاستباقية

إنَّ الدول التي تنتهج هذا النوع من السياسيات لإدارة التنوع الاجتماعي فيها تُقدر التنوع، فهي تعد تنوعها مصدر قوة لها ويعطيها ميزة تنافسية، فهي دول تؤمن بمزايا التنوع وتُدرك مشكلاته قبل وقوعها، ومن ثم فإنّها ترسم سياسات عامة استباقية من أجل إدارة التنوع، فهي دول ترى أنَّ التنوع هو مكسب لها، وغالباً ما تستفيد هذه الدول من التنوع أكثر من غيرها، فهي تميل إلى الحصول على أقصى قدر ممكن من القوى العاملة المنتجة والمبدعة؛ إذ تتبع هذه الدول سياسة دمج الاختلافات، وتتنبأ بالمواقف المختلفة التي يمكن أنّ تواجهها ومن ثم تعمل على معالجتها أولاً بأول[18].

(18) حسين وليد حسين ومحمد خليل بشارة، دور ادارة تنوع الموارد البشرية في تعزيز الوعي الاستراتيجي من خلال الدور الوسيط لتقليل الصراع المعرف، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد2، العدد4، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، 2021، ص114.

المبحث الثاني: اشكاليات إدارة التنوع في العراق

إن التنوع من الاشكاليات التي تواجهها العديد من دول العالم، لكن الاختلاف يكمن في سياسات إدارة هذا التنوع، هل هي ادارة تمتلك آليات الحكم الصالح الذي يحقق العدالة الاجتماعية أو الحكم غير الصالح بكل أنواعه، وتعد هذه الجدلية من التحديات التي تواجه الدول وتتطلب اتخاذ القرارات الصحيحة، فالتنوع سلاح ذو حدين، يمكن استخدامه بإيجابية ثم يتم الاستفادة من الاختلافات وتكريس التنوع كوسيلة للتعايش والتقدم، أو استخدامه بسلبية حتى يصبح وسيلة للفتنة والفساد؛ لذا سيتم التطرق إلى الاشكاليات التي تعاني منها عملية إدارة التنوع في العراق، ومن أجل تحقيق هدف هذا المبحث فقد قسم على المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الاشكالية المرتبطة بالنظام الفيدرالي

يعد شكل النظام السياسي بمثابة العمود الفقري الذي تبنى عليه قيم المواطنة، وتحقيق اهدافها وتفعيل استراتيجياتها؛ لأنَّ المواطنة

هي الجوهر الضامن والحقيقي للتنوع داخل المجتمع؛ إذ تتطلب المواطنة آليات ديمقراطية حقيقية يتمكن المواطنين عبرها التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم وتتيح لهم القدرة على العمل الجماعي المشترك[19].

المواطنة هي الجوهر الضامن والحقيقي للتنوع داخل المجتمع

ويعاني النظام الفيدرالي في العراق الذي تمّ اعتماده في الدستور الدائم لعام 2005، من مشكلات عدة وهي:

أولاً: النظام الفيدرالي غير كامل: فقد أشار الدستور إلى العديد من المسائل التي سيتم تنظيمها بقانون مقبل منها على سبيل المثال لا الحصر تشكيل مجلس الاتحاد، الذي نصت عليه المادة (65) «يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب»، والمادة (137) من الدستور العراقي لعام 2005 التي نصت على الآتي: «يؤجل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت في هذا الدستور إلى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين بعد دورته الانتخابية التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور»[20]. كما أنَّ هُناك قضايا أُخرى مثل، تنظيم الأحزاب السياسية، وتوزيع عائدات النفط والغاز، وغيرها من المسائل التي لم تكتمل بعد. كل ذلك لابد من العمل به لأهميته في المساعدة بتطبيق النظام الفيدرالي في العراق.

ثانياً: النظام الفيدرالي غير واضح: هُناك العديد من نصوص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 يكتنفها الغموض وعدم الوضوح، فضلاً عن أنَّ العلاقة بين احكامه تبدو غامضة بين مادة وأُخرى، على سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بعدم التفريق بين المحافظات والاقليم، أعطى الدستور في العديد من النصوص وضعاً للمحافظات مساوياً لسلطات ووضع الاقليم وفي هذا خلط بين الفيدرالية واللامركزية الادارية؛ إذ كان من المفروض أنَّ تكون سلطات الاقليم

(19) جبار اسماعيل عبد، معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد53، مركز الـدراسـات الاقليمية، جامعة الموصل، 2022، ص219.

(20) ينظر: المواد (65) و(137) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

أوسع وأكبر من سلطات المحافظات. وغيرها من النصوص والاحكام الدستورية الأُخرى[21].

ثالثاً: النظام الفيدرالي غير متوازن: لقد حددت المادة (110) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، اختصاصات السلطات الاتحادية على وجه الحصر في فقراتها التسع[22*]، وجاءت المادة (114) منه لتحدد الاختصاصات التي تشترك فيها السلطات الاتحادية والاقاليم في فقراتها السبع[23**]، ونصت المادة (115) منه على الآتي: «كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما»[24]، وهو ما شكل بدوره عدم توازن وخلل في النظام الفيدرالي، فكان من المفترض أنَّ تكون الأولوية للسلطات الاتحادية في حال حدث خلاف بينها وبين الاقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم، حول الصلاحيات المشتركة، فما نصت عليه هذه المادة أمر غير مألوف في الأنظمة الفيدرالية.

لذا فإنَّ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 بوضعه الحالي بحاجة إلى إجراء بعض التعديلات المهمة من أجل أن يكون البناء الفيدرالي حقيقياً وصحيحاً، تلك التعديلات ستسهم في تهدئة النزاع؛ إذ يتطلب الأمر تحقيق التوازن في القوة بين الحكومة الاتحادية والإقليم بالشكل الذي يتيح

(21) خالد عليوي العرادوي، ادارة الحكم في العراق: رؤى استراتيجية لبناء نظام حكم صالح، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2012، ص90.

(22) (*) نصت المادة (110) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على: تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية: اولا:- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية .

ثانيا:- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه.

ثالثا :- رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة ،وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته .

رابعا:- تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان .

خامسا:- تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي .

سادسا:- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد .

سابعا:- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية .

ثامنا:- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والاعراف الدولية .

تاسعا:- الاحصاء والتعداد العام للسكان .

(23) (**) نصت المادة (114) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على: تكون الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم :

اولا:- إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم ذلك بقانون .

ثانيا :- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها .

ثالثا :- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

رابعا :- رسم سياسات التنمية والتخطيط العام .

خامسا :- رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

سادسا :- رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

سابعاً :- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن

توزيعا عادلا لها، وينظم ذلك بقانون .

(24) ينظر: المادة (115) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

للحكومة الاتحادية أن تؤدي دوراً مركزياً في القيادة الوطنية وإعادة توزيع الثروات، وهو ما يتطلب تكوين وإنشاء مؤسسات فيدرالية رئيسة مثل مجلس الاتحاد والهيئات المستقلة الأُخرى.

المطلب الثاني: الاشكالية المرتبطة بالمطالب السياسية والاقتصادية

إنَّ إشكالية التنوع المرتبطة بالمطالب السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدولة العراقية تتمثل بسعي كل مكون من المكونات الاجتماعية العراقية للحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية مثل نيل المناصب العامة والتمثيل في مؤسسات الدولة، والاقتصادية المتعلقة بتوزيع الثروات والموارد والانفاق العام، وهو ما سيتم توضيحه عبر الآتي:

تُعدُّ السلطة السياسية أحد أهم وسائل الدولة من أجل تحقيق غايات وأهداف المكونات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة

أولاً: المطالب السياسية: تُعدُّ السلطة السياسية أحد أهم وسائل الدولة من أجل تحقيق غايات وأهداف المكونات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة؛ إذ أضحت هدفاً أساسياً تتنافس حولها المكونات الاجتماعية أحياناً، وتتصارع احياناً أُخرى؛ لأنَّ السلطة السياسية هي انعكاس لمكانة المكون الاجتماعي المسيطر عليها، وإن لم تحقق لها مكاسب فإنها ستمنع الضرر الناشئ عن سيطرة مكون أخر عليها، فقضية عدم التمثيل بالسلطة السياسية لا يعني فقط أنّ المكون خارج السلطة بل قد يكون خاضعاً لمكون أخر وتابعاً له[25]. وتعاني غالبية المجتمعات المتنوعة من مشكلة التمثيل السياسي للمكونات في ظل تنافس نخبها من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المناصب في الدولة، لما يرتبط بها من مكاسب رمزية ومادية للنخب والمكون الذي ينتمون إليه[26].

إنَّ نظام التمثيل النسبي، الذي تمّ تطبيقه في العراق والقائم على أساس تمثيل المكونات الاجتماعية كافة في الحكومة بما يتناسب مع حجمها السكاني، أدى إلى نشوء وضع من التخندق الطائفي والاثني والديني والتنافس السلبي بين الكتل والاحزاب السياسية من أجل السيطرة على مراكز صنع القرار السياسي، فضلاً

(25) عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي: العراق انموذجاً، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد12، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2016، ص224.

(26) زينب محمد صالح ويوسف عناد زامل، التنوع العرقي والدولة في العراقي: قراءة اثنو-سوسيو-انثرو- في ادارة التنوع، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجدل17، العدد49، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2021، ص60.

عن اعطاء الاولوية للمصالح الفئوية الضيقة بدلاً من المصلحة الوطنية، فأضحت الأولوية للكيانات والهويات الفرعية على حساب الشعور بالهوية الوطنية العراقية[27]؛ لذا يسعى كل مكون اجتماعي في العراق للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة السياسية والمناصب العامة والوظائف، وهو ما سبب ضعفاً في المؤسسات السياسية وشخصنتها في الدولة العراقية.

(27) جبار اسماعيل عبد، مصدر سبق ذكره، ص225.

ثانياً: المطالب الاقتصادية: تتمثل المطالب الاقتصادية للمكونات الاجتماعية بشكل أساسي بحصولها على نصيبها في الانفاق العام عبر توزيع الموارد الاقتصادية أو إعادة توزيعها، وتعد هذه الإشكالية من أخطر وأعقد المشكلات التي يجب على النظام السياسي القيام بها ومعالجتها، ففي ظل تعارض المطالب وتعددها التي تطالب بها المكونات المتنوعة المرتبطة بجوانب الانفاق العام سواء ما يرتبط بأوضاع قائمة أم مشاريع مستهدفة؛ إذ تسعى المكونات للحفاظ على وضعها ومكانتها داخل المجتمع المتنوع، بالمقابل تعمل المكونات المتضررة أو الخارجة من السلطة نسبياً إلى المطالبة بالمزيد من الانفاق العام سواء ما يرتبط بالمخصصات المالية المباشرة أم المشاريع الاستثمارية أم الخدمات العامة للمكون[28]. هُنا لابد على الدولة أن تجد تسوية سهلة للمطالب الاقتصادية للمكونات الاجتماعية كافة؛ لأنَّ زيادة النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة التنافس بين المكونات أو تهميش وإقصاء مكونات أُخرى، فضلاً عن أنَّ السياسات التي تتسبب بالتردي والكساد الاقتصادي تمثل بيئة مواتية للنزاع والتوتر بين المكونات الاجتماعية المتنوعة. ويشير الواقع في الدولة العراقية إلى أنه على الرغم من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وضع السبل السلمية لمعالجة الجوانب الاقتصادية لاسيما بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان وهو ما نصت عليه المادتان من الدستور المادة (111) والمادة (112) التي حددتا المسارات العامة لتوزيع ثروتي الغاز والنفط بينهما؛ إلاّ أنَّ الواقع يُثير

السياسات التي تتسبب بالتردي والكساد الاقتصادي تمثل بيئة مواتية للنزاع والتوتر بين المكونات الاجتماعية المتنوعة

(28) عمار تركي عطية، مصدر سبق ذكره، ص226.

مشكلات عدة بين الجانبين، تتمثل بعدم القدرة على تشريع قانون النفط والغاز. فالمشكلة المرتبطة بالمطالب الاقتصادية في العراق تتمثل في أنّ كل مكون اجتماعي يرى أنَّ حقوقه قد اغتصبت وانهم مظلومون أو انهم يعيشون في حالة غبن من الحكومة الاتحادية مما دفعها إلى توسيع مطالبها الاقتصادية والضغط على الحكومة مستغلة حالة الضعف التي تواجهها؛ لذا حصل تعارض بين مطالب هذه المكونات الاجتماعية والنصوص الدستورية المرتبطة بتوزيع الثروات بشكل متساوي بين مواطني الشعب العراقي كافة[29].

(29) زينب محمد صالح ويوسف عناد زامـل، مصدر سبق ذكره، ص62.

المبحث الثالث: إدارة التنوع في ماليزيا

تمثل معالم النجاح في التجربة الماليزية في إدارة التنوع مثالاً يحتذى به؛ لذا هناك امكانية للاستفادة من التجربة الماليزية في العراق، للخروج بحلول ناجعة للمشكلات التي تعاني منها عملية إدارة التنوع في العراق؛ لذا قسم هذا المبحث على مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: الفرادة الاستثنائية لأنموذج التنوع الاجتماعي الماليزي

تعدُّ ماليزيا واحدة من أكثر بلدان جنوب شرق آسيا النابضة بالحياة، والزاخرة بالثقافات المتعدّدة، والغنيّة بمجتمعها المتنوع، وقد أسهم المزيج الفريد للأمة الماليزيّة من الأعراق والأديان واللغات والعادات في إضفاء صبغة خاصة على نسيجها الاجتماعي المميز، وبالشكل الذي أبرز التعددية الثقافية فيها، والتعايش بين الأديان المتعددة، وأهمية الحفاظ على الانسجام بين المجتمعات المتنوعة، ويمكن لمس الفرادة الاستثنائيّة لأنموذج التنوع الاجتماعي الماليزي عبر الآتي:

أولاً: التعددية الثقافية في ماليزيا

يتكون سكان ماليزيا من مجموعات عرقية مختلفة، وأكبرها هم الملايو والصينيون والهنود، وهذه التعددية الثقافية متجذرة بعمق في تاريخ الأمة، وقد شكلت بشكل كبير المشهد الاجتماعي والسياسي

في ماليزيا، وفي ذلك يقول أحد الباحثين المُهتمين بالظاهرة الماليزيّة: «**غالبًا ما يُنظر إلى التعددية الثقافية في ماليزيا على أنها واحدة من أكثر التجارب نجاحاً في إدارة التنوع العرقي والثقافي**»[30]، ويتجلى هذا التنوع في الثراء المدهش للغات المنطوقة والممارسات الدينية والملابس التقليدية والأطعمة والعادات الموجودة في جميع أنحاء البلاد.

التنوّع الديني في ماليزيا يرتكز على إطار دستوري يعزز التعددية والحق في الحرية الدينية

ثانياً: التعددية الدينية والتعايش

يعد التنوع الديني جانباً مهماً آخراً من جوانب التنوع المجتمعي في ماليزيا؛ فعلى الرغم من أنَّ الإسـلام هو الدين الرسمي؛ إلاّ أنَ الدستور يضمن حرية الدين والتديّن لجميع المواطنين، وقد عُرفت ماليزيا تاريخيّاً بأنّها موطن لأتباع مختلف الأديان؛ بما في ذلك البوذية والمسيحية والهندوسية والسيخية، وهذا التعايش بين الأديان هو شهادة على التزام ماليزيا بالتعددية الدينية، وفي الحقيقة فإنَّ «**التنوّع الديني في ماليزيا يرتكز على إطار دستوري يعزز التعددية والحق في الحرية الدينية**»[31].

ثالثاً: أهمية التماسك الاجتماعي

اتخذت الحكومة الماليزية تدابير فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعاتها المتنوعة، وهنا يُلحظ أنَّ مفهوم (المحبة) متأصل بعمق في المجتمع الماليزي ، وهو المفهوم الذي يؤكد على حسن النية والوحدة والاحترام المتبادل، إن فكرة التماسك الاجتماعي هذه ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار، أو على حدّ وصف أحد الباحثين: «**تؤكد تجربة ماليزيا في التعددية الثقافية على أهمية تعزيز الانسجام الاجتماعي عن طريق السياسات التي تحترم التنوع وتعزز الانصهار الطوعي في كُلٍّ مُنسجم**»[32].

رابعاً: التربية والوحدة الوطنية

يؤدي التعليم دوراً مهماً في تعزيز الوحدة والتفاهم بين مختلف سكان ماليزيا؛ إذ يؤكد نظام التعليم الوطني على قيم التسامح والتفاهم واحترام الثقافات والأديان المختلفة، وقد دأبت الحكومة

(30) A.B., Shamsul, Managing Ethnic Diversity in Malaysia. In D. Roth and S. M. Pickel (Eds.), The Politics of Multiculturalism in the Asia-Pacific: Migration, Language, and Religion, Palgrave Macmillan, 2014, p.45.

(31) Thoha, Anis Malik, Religion and Society in Southeast Asia: A Sociological Study, Taylor & Francis, 2018, p.82.

(32) Kassim, Azizah, Social Harmony and Social Integration in Malaysia. In A. L. M. (Ed.), Handbook of Research on Peace Education in Higher Education, IGI Global, 2017, p.129.

الماليزيّة على تنفيذ برامج مدرسيّة وتعليميّة وأنشطة تربويّة مختلفة تعزز التفاعلات بين الثقافات وتشجع الطلاب على تقدير التنوع واحترام الآخر المختلف، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي؛ فإن نهج ماليزيا في التعليم «**كان رياديّاً ومفيداً في رعاية الوحدة الوطنية، مع الحفاظ على الهويات الثقافية واللغوية المتنوعة للشعب الماليزي**»[33].

(33) World Bank, Malaysia: Promoting Inclusive Education and Unity in Diversity, 2019, p.15, Retrieved from (https://shorturl.at/dopY7), accede on 272023/5/.

خامساً: التحديات والطريق إلى الأمام

على الرغم من أن التنوع المجتمعي في ماليزيا هو مصدر قوة ومرونة؛ فإنه ينطوي في الوقت نفسه على جُملة من التحديات؛ إذ تتطلب قضايا حساسة مثل التوترات العرقية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والاستقطاب السياسي اهتماماً وحواراً دائبين، ويجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العمل معاً لمواجهة هذه التحديات وخلق مجتمع أكثر شمولاً وإنصافًا، وهو ما يُلقى على أكتاف الحكومة والفعاليات الاجتماعية عبء مواجهة هذه التحديات عبر تعزيز قيم التنوع والمساواة والعدالة الاجتماعية لبناء مجتمع يزدهر على أسس متعددة الثقافات[34].

أنَّ التنوع المجتمعي هو السمة المميزة لماليزيا؛ إذ يعمل هذا النهج على إثراء النسيج الثقافي للأمة ويسهم في حيويتها

ويتضح من ذلك أنَّ التنوع المجتمعي هو السمة المميزة لماليزيا؛ إذ يعمل هذا النهج على إثراء النسيج الثقافي للأمة ويسهم في حيويتها، ولا شكَّ أنَّ التعايش بين الأعـراق والأديـان واللغات المتعددة هو شهادة على التزام ماليزيا بالتعددية الثقافية والوئام الاجتماعي، وعبر احتضان تنوعها المجتمعي والتصدي للتحديات واعتماد سياسات شفافة وحوار شامل؛ يمكن لماليزيا أن تستمر في كونها مثالاً ساطعاً للتكامل والوحدة المجتمعية الناجحة.

(34) Rahman, Muhammad Khalid Abdul, Socio-political Challenges of Ethnic Diversity in Malaysia, Journal of Southeast Asian Studies, Vol.27, Issue.1, 2022, p.51.

المطلب الثاني: المبادئ الناظمة لنجاح إدارة التنوع المجتمعي في ماليزيا

تقدم آنفاً أنَّ ماليزيا -المعروفة بتنوعها الثقافي الغني- هي موطن

لمجموعات عرقية ودينية ولغوية مختلفة، فكان من اللازم إن تكون الإدارة الناجحة للتنوع المجتمعي أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي في البلاد؛ إذ تقوم هذه الإدارة على حزمة فعّالة ومترابطة من الأسس والمبادئ التي تعمل معاً على نجاح أنموذج التعدد والتنوع الاجتماعي الماليزي، وأهم تلك الأسس والمبادئ هي:

أولاً: احتضان التعدد الثقافي والاحتفاء بالتنوع المجتمعي

صُمِّم المبدأ الأول للإدارة الناجحة للتنوع المجتمعي في ماليزيا على قاعدة ذهبيّة هي احتضان التنوع والاحتفاء به، وهذا يستلزم الاعتراف والاحترام المستمرين للاختلافات الموجودة بين مختلف المجموعات العرقية والدينية واللغوية، وفي ذلك يقول الباحث الماليزي (شي بون كنك Cheah Boon Kheng): «**إنَّ التركيبة الماليزية المتعددة الأعراق والأديان هي مصدر قوة ومرونة للبلاد**»[35]. وعبر تقدير التنوع واحترامه والاحتفاء به؛ يمكن لماليزيا أن تنشئ مجتمعاً ملوّناً يشعر فيه جميع الأفراد بالاحترام والتمكين.

(35) Cheah, B. K, Malaysia: The Making of a Nation, Institute of Southeast Asian Studies, 2019, p.78.

ثانياً: إنشاء إطار قانوني

وهو ثاني المبادئ الحاسمة في نجاح تجربة الاندماج والتعايش الاجتماعي الماليزي، ويقوم على إنشاء إطار قانوني يحمي حقوق ومصالح الجماعات الاجتماعية المتآخية كافة؛ إذ يوفر دستور ماليزيا أساساً متيناً لإدارة التنوع المجتمعي؛ فهو يعمل على تكريس مبادئ ومُثل المساواة أمام القانون وحرية الدين، وكما ذكر الباحث (حسين مطلب): «**تضمن الأحكام الدستورية في ماليزيا معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة ، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية**»[36]، ومن ثم يوفر هذا الإطار القانوني أساساً متيناً للمعاملة العادلة والحماية ضدَّ التمييز.

(36) Hussin, M., Malaysian Politics and People: Politics, Religion, and Ethnicity, Routledge, 2018, p.112.

ثالثاً: تعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات

يعمل الحوار البيني وتعزيز أُطر التفاهم بين الثقافات على خلق أرضيّة متينة وضروريّة لإدارة التنوع المجتمعي بشكل فعال،

فعبر التواصل المفتوح والمحترم؛ يمكن معالجة المفاهيم السائدة الخاطئة، ودحض الصور النمطية القبليّة وبيان تهافتها، وبالعودة للأنموذج الماليزي؛ أدّت الحوارات المُكثّفة بين الأديان والنقاشات الثقافية دوراً مهماً في تعزيز التفاهم والقبول المتبادلين بين المجتمعات المتنوعة في ماليزيا [37]. فالانخراط في الحوار يتيح للأفراد من خلفيات مختلفة التعلم من بعضهم البعض وبناء جسور التفاهم.

(37) Mohd Azizuddin Mohd Sani, Interfaith Dialogue in Malaysia: Challenges and Prospects. In M. Rahman & A. Awang (Eds.), Religious Harmony in Malaysia and Southeast Asia, Springer, 2020, p.45.

رابعاً: تشجيع تكافؤ الفرص

يُعدُّ ضمان تكافؤ الفرص للجماعات الاجتماعيّة كافة مبدءاً حيوياً لإدارة التنوع

يُعدُّ ضمان تكافؤ الفرص للجماعات الاجتماعيّة كافة مبدءاً حيوياً لإدارة التنوع، يشمل ذلك تعزيز المساواة في الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، وقد صممت ماليزيا سياساتٍ مختلفة في هذا الصدد؛ مثل السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) الموجّهة لمعالجة التفاوتات التاريخية والمظالم المُتراكمة زمنيّاً، كما أشار Tham Siew Yean)) ، وتهدف هذه السياسات إلى محاولة تصحيح الاختلالات السابقة، وتوفير ساحة نشاط متكافئة لجميع الجماعات[38]. وعبر تشجيع تكافؤ الفرص؛ يمكن لماليزيا أن تعزز الحراك الاجتماعي وتقلل الفوارق وتقضي على التفاوتات، وبما يصبُّ في النهاية في خدمة مشروعها للسلم المستدام.

(38) Tham Siew Yean, Affirmative Action Policies in Malaysia: Achievements, Challenges, and Future Directions, In S. A. Abidin & M. Mohd Ghazali (Eds.), Ethnic Relations and National Identity in Southeast Asia: Malaysia and Singapore, Palgrave Macmillan, 2021, p.67.

خامساً: تعزيز التماسك الاجتماعي عبر المساحات والأنشطة المشتركة

يعد إنشاء مساحات وأنشطة مشتركة تشجع التفاعل والتعاون بين المجتمعات المتنوعة أمـراً بالغ الأهمية لتعزيز التماسك الاجتماعي، فعلى سبيل المثال؛ يمكن للأماكن العامة والمهرجانات الثقافية والأحداث الرياضية أن تكون بمثابة منصات للأفراد للالتقاء والاحتفال بهويتهم المشتركة كماليزيين؛ فهذه الأنشطة المجتمعية التي تجمع الأشخاص من خلفيات مختلفة معاً تساعد على بناء

الروابط الاجتماعية وترقية الشعور بالانتماء، كما تعزز مثل هذه المبادرات الشعور بالوحدة والتضامن الوطنيين[39]، ومع استمرار ماليزيا في إضفاء المزيد من المصداقية على مشهدها متعدد الثقافات؛ ستظل الإدارة الفعالة للتنوع المجتمعي حجر الزاوية لنجاحها كأمة.

إدارة التنوع المجتمعي في ماليزيا حققت نجاحات واسعة؛ لذا يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من هذه الإدارة الناجعة للتنوع

ونخلص من ذلك إلى أنَّ إدارة التنوع المجتمعي في ماليزيا حققت نجاحات واسعة؛ لذا يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من هذه الإدارة الناجعة للتنوع في تطبيق العديد من المبادئ لتعزيز التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص؛ فعبر آليّات احتضان التنوع والاحتفاء به، وإنشاء إطار قانوني، وتعزيز التفاهم بين الثقافات والحوار، وتشجيع تكافؤ الفرص، وتعزيز التماسك الاجتماعي عبر المساحات والأنشطة المشتركة؛ يمكن للحكومة العراقية تسخير نقاط القوة في المجتمع العراقي المتنوع من أجل المنفعة الجماعية.

(39) Tan Beng Hui. (2022). Community Development and Social Cohesion in Multicultural Malaysia. In H. V. Eyckmans & M. Thomas (Eds.), Social Cohesion in Southeast Asia: Historical, Cultural and Contemporary Perspectives, Brill, 2022, p.91.

الخاتمة

إنّ إدارة التنوع هي مسؤولية تقع على عاتق النظام السياسي من أجل العمل على الاستفادة من هذا التنوع بوصفه مفتاحاً لتحقيق الانسجام والوئام الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية داخل المجتمع، ولكن عملية إدارة التنوع قد تواجهها تحديات وإشكاليات متعددة تجعل منها عملية صعبة ومعقدة؛ ومع ذلك فلا بد من تبني سياسات تعمل على القضاء على التمييز بأشكاله كافة وتحقيق المساواة والعدالة بين المكونات الاجتماعية، كما ينبغي قيادة مبادرات حقيقية من أجل إدارة التنوع والعمل على ترسيخها واعمامها بالشكل الذي يدعم تقبل الاختلاف والتنوع والعمل على تعزيزه، فالتنوع يؤمن مجال خصب لنمو الوطن وازدهاره، عبر تحويل التنوع الاجتماعي إلى بيئة حاضنة للتوازن والحوار والتنوع، وتقبل الآخر، واحترام تميزه وخصائصه الاجتماعية التي قد تكون مختلفة عما لدى الآخرين، وهو ما يعد حجر الأساس لقيام مجتمع متماسك ومتناغم

واقتصاد مزدهر.

فالمتتبع للتجربة الماليزية في إدارة التنوع يجد أنه على الرغم من تنوع المجتمع الماليزي، بتنوع الاعـراق والمذاهب والاقليات، إلاّ أنها سخرت كل تلك المعطيات لتكون محفزات ودوافع نحو تقدم المجتمع وتطوره ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالشكل الذي نجد فيه ماليزيا في الوقت الراهن مجتمعاً متقدماً ويسير بخطوات ثابتة وقد حقق قفزات نوعية في مجالات عديدة لاسيما في التعليم والسياسيات الاقتصادية والمعرفة التقنية مما جعل من النموذج الماليزي أنموذجاً متفرداً من بين النماذج الآسيوية لاسيما تلك الدول الاسلامية التي تحاول أنّ تسير على خطى ماليزيا. فعلى الرغم من التحديات والصعوبات، نجح صانع القرار الماليزي إلى جانب الإرادة الكبيرة في توافر آلية ناجعة قادرة على استيعاب التنوع الديني والعرقي. فقد تعاملت الحكومة في ماليزيا مع التنوع بواقعية؛ إذ تمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الخاص بإدارة التنوع بشكل لافت للنظر عبر المهارة والاصرار والإرادة؛ لذا يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الماليزية الناجحة التي جعلت من التنوع حالة إثراء وإغناء وليس حالة للنزاع والتضاد.

وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إنّ التنوع المجتمعي يمثل حالة من الإثراء والإغناء، وليس حالة من النزاع والتضاد، بل هو أحد العوامل المهمة الدافعة للبلاد نحو التقدم والتطور.

2. تقلل الإدارة الناجعة للتنوع من النزاعات الهدامة داخل المجتمع.

3. لابد للقيادات السياسية العراقية من الاستفادة من الدور الذي قامت به القيادات الماليزية بهدف تحقيق التنمية والتطور.

4. يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من معطيات التجربة الماليزية، من أجل إدارة التنوع المجتمعي بشكل ناجع، لاسيما في ظل وجود الازمات التي يمر فيها النظام السياسي العراقي.

5. لابد للحكومة العراقية أن تضع رؤى تنموية تعمل على تطمين مكونات المجتمع كافة بصحة المسار السياسي والاقتصادي في الدولة.

6. إنّ التنوع في العراق لابد أنّ يحترم، وذلك عبر رسم سياسات عامة تحترم هذا التنوع وهي تعبير عن حقوق انسانية غير قابلة للانتهاك أو التصرف، كما أنها غير قابلة للتجزئة.

المصادر

أولاً: الدساتير

1. الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثانياً: الدوريات والمجلات والصحف

1. احمد جعفر صادق الانصاري، التنوع البشري: العنصر ومستوى الذكاء، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، المجلد2، العدد66، الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، 2022.

2. انس اكرم محمد العزاوي، ادارة التنوع والتعايش السلمي المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (مرحلة ما بعد (داعش)، قضايا سياسية, العدد54، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018.

3. جبار اسماعيل عبد، معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد53، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2022.

4. حسين خليل ابراهيم ومحمد جميل احمد، التنوع الثقافي والتعايش السلمي في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الخاص بوقائع مؤتمر جامعة الانبار العلمي الثاني، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، 2022.

5. حسين وليد حسين ومحمد خليل بشارة، دور ادارة تنوع الموارد البشرية في تعزيز الوعي الاستراتيجي من خلال الدور الوسيط لتقليل الصراع المعرف، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد2، العدد4،

كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، 2021.

6. خالد عليوي العرادوي، ادارة الحكم في العراق: رؤى استراتيجية لبناء نظام حكم صالح، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2012.

7. زينب محمد صالح ويوسف عناد زامل، التنوع العرقي والدولة في العراقي: قراءة اثنو-سوسيو-انثرو- في ادارة التنوع، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجدل17، العدد49، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2021.

8. عزام عبدالنبي احمد، دراسة مقارنة لاليات ادارة التنوع بالتعليم قبل الجامعي في كل من كندا واستراليا وامكانية الافادة منها في مصر، مجلة الادارة التربوية، العدد16، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 2017.

9. عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي: العراق انموذجاً، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد12، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2016.

10. محمد بوزيداوي وجلول لعطيوي، إدارة التنوع كمقاربة حديثة لادارة الموارد البشرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2018.

11. ميثم منفي كاظم وغانم عبد دهش، الاسس الدستورية للتنوع الثقافي، مجلة رسالة الحقوق، المجلد10، العدد2، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، 2018.

12. نزار عبدالسادة النصار، التنوع الثقافي واثره في تنمية المشاركة والسلم المجتمعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد49، كلية الاداب، جامعة واسط، 2023.

13. وسام عبدالستار دواح المفرجي، دور الترجمة في الحفاظ على التنوع الثقافي واثر ذلك على التعايش السلمي، مجلة لارك

للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد46، كلية الاداب، جامعة واسط، 2022.

14. وليد عبد جبر، ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية «العراق انموذجاً» دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الاداب، العدد119، كلية الاداب، جامعة واسط، 2016.

15. يوسف عناد زامل وجميل محسن منصور، التنوع الثقافي والاجتماعي: قراءة انثروبولوجية في التدرج الثقافي والطبقي للمجتمعات، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد46، كلية الاداب، جامعة واسط، 2022.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1. سعيد سامي محند، ادارة التنوع الثقافي وانعكاسه على الأمن المجتمعي: دراسة حالة كندا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 2020.

2. فوزية لبادي، إشكالية ادارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016.

3. نسرين شاكر رضوان، واقع غدارة التنوع وأثرها على الثقافة التنظيمية بالجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة الاعمال، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1- A.B., Shamsul, Managing Ethnic Diversity in Malaysia. In D. Roth and S. M. Pickel (Eds.), The Politics of Multiculturalism in the Asia-Pacific: Migration, Language, and Religion, Palgrave Macmillan, 2014.

2- Cheah, B. K, Malaysia: The Making of a Nation, Institute of Southeast Asian Studies, 2019.

3- Hussin, M., Malaysian Politics and People: Politics, Re-

ligion, and Ethnicity, Routledge, 2018.

4- Kassim, Azizah, Social Harmony and Social Integration in Malaysia. In A. L. M. (Ed.), Handbook of Research on Peace Education in Higher Education, IGI Global, 2017.

5- Mohd Azizuddin Mohd Sani, Interfaith Dialogue in Malaysia: Challenges and Prospects. In M. Rahman & A. Awang (Eds.), Religious Harmony in Malaysia and Southeast Asia, Springer, 2020.

6- Rahman, Muhammad Khalid Abdul, Socio-political Challenges of Ethnic Diversity in Malaysia, Journal of Southeast Asian Studies, Vol.27, Issue.1, 2022.

7- Tan Beng Hui. (2022). Community Development and Social Cohesion in Multicultural Malaysia. In H. V. Eyckmans & M. Thomas (Eds.), Social Cohesion in Southeast Asia: Historical, Cultural and Contemporary Perspectives, Brill, 2022.

8- Tham Siew Yean, Affirmative Action Policies in Malaysia: Achievements, Challenges, and Future Directions, In S. A. Abidin & M. Mohd Ghazali (Eds.), Ethnic Relations and National Identity in Southeast Asia: Malaysia and Singapore, Palgrave Macmillan, 2021.

9- Thoha, Anis Malik, Religion and Society in Southeast Asia: A Sociological Study, Taylor & Francis, 2018.

10- World Bank, Malaysia: Promoting Inclusive Education and Unity in Diversity, 2019, p.15, Retrieved from (https://shorturl.at/dopY7), accede on 27/5/2023.